نحن نقول ... وهم يفعلون...

✓ بقلم: صلاح علمداري

إذا كان الكلام من الفضة – كما يقال – والسكوت من الذهب، فان الفعل والعمل - على ما أرى - من اللؤلؤ والماس. ما أسهل الكلمة لمجرد القول وما أجملها، وما أبرعنا نحن شعوب الشرق الأوسط في تركيبها وتنضيدها، نقولها ولا نسأل ، نلفظها ولا نبالي، نجتهد في صناعتها وترتيبها ونصنع منها ما يعوضنا عن فشلنا في الصناعات الأخرى ، نبدع في إلقائها على شكل خطب وخطابات وشعر وشعارات وفتاوى ، ونقصد بها دوما الكل الأخر دون الذات ! ، القادة يخاطبون القاعدة المسحوقة، والأئمة يفتون في الرعية ، والشعراء ينفخون في ريش الحالمين ...

الملتحون والمعممون من مختلف الأديان والمذاهب ما برحوا منابرهم ولا زالوا يخطبون في الناس ويفتون وينقلون عن الصحابة والقديسين والنبيين ويكررون الأقوال والأحاديث نفسها منذ مئات السنين، انضمت إلى منابرهم خلال العقود الأخيرة منابر ومنصات تجار الشعارات القومية والأممية من القادة والحكام يستشهدون بأقوال العلماء والفلاسفة والمنظرين الأولين... ليشكل هذا الثنائي معاً في السنوات الأخيرة الصوت الأكثر إثارة والأكثر تناقضا ، وبالتالي الأكثر صخبا في بلداننا ، وذلك على حساب صوت الفلاح والعامل والمفكر والعالم وأصحاب الخبرات ورؤوس الأموال... وهم بناة الأوطان الحقيقيين.

أما صرخات الحناجر المطالبة بالديمقراطية والحرية والحقوق فقد حوصرت في القاع الاجتماعي أو تحجبها قضبان السجون. وكانت أجيالنا المعاصرة عاجزة وتعجز عن الفعل والاجتهاد والعمل واكتفت وتكتفي بنقل حكم وأقوال الأسلاف للقادم من الأجيال... !

لم يسال هؤلاء(أصحاب الشعارات) أنفسهم يوما لماذا هذا المردود المتدني من التقبل الشعبي لخطاباتهم وادعاءاتهم وشعاراتهم رغم تكرارها يوميا وعلى مدار العقود والقرون ؟!، ولماذا لايترجم من أقوالهم إلي فعل وعمل في واقع الحياة إلا اليسير اليسير؟، ألا يجب أن يقترن القول بالفعل؟ ، وتترجم الكلمة إلى عمل؟ ، ومن قبل أصحاب الكلام أولاً قبل غيرهم من الناس لتعتبر الرعية من راعيها – مثلا - وإن كان في الأصل أن يسبق الفعل القول.

ألا تتمثل رسالة الكائن البشري على الأرض بالفعل قبل القول ؟!... ألم يعمل قبل أن يجيد النطق بدءاً من حركة أطرافه للحصول على قوته اليومي إلى الجهد الفكري(وهو عمل) الذي حوله من كائن بدائي إلى ما هو عليه الآن .

فبناء سور الصين لم يتم بالكلام المنمق والشعارات - قطعا - ومدينة أفلاطون الفاضلة كانت من عصارة فكره ولم يرثها من أسلافه.

لماذا لا نستوحي من الطبيعة فعلها الجبار الصامت أو على الأقل نسأل أنفسنا السؤال البسيط التالي : - لماذا للإنسان عينان وأذنان ويدان وقدمان بينما فم واحد فقط ؟! ، أليست حكمة الخالق منها أن ترى وتسمع وتعمل وتسير مرتين وتتكلم مرة واحدة فقط (نصف ما ترى وتسمع وتعمل وتسير)؟ ، تصور لو كان للإنسان فمان اثنان ! ولا سيما للمتشدقين وهواة الخطاب !.

المساحة الشاسعة للحديث في حياتنا في البيت وفي المدرسة وفي المجالس وحتى في المعمل وأثناء العمل ! وصغر حجم أعمالنا وأفعالنا البناءة هو بالضبط سبب تأخرنا في البناء والتطور .

أما في اليابان – مثلا – فقد اخبرني صديق يعيش هناك عن معاناته وعن الجفاء – على حد تعبيره - الذي يلاقيه من اليابانيين بسبب عدم ايلائهم أهمية للأحاديث والقصص والحكايا التي يرويها وعدم اندماجهم معه بالحديث أصلا رغم إمكاناته الكبيرة في إثارة فضول مجالسيه عادة من خلال التفنن بالكلام وصياغته على طريقة الحكواتية !.

لم يثر صديقي – إذا - اهتمام اليابانيين بأحاديثه وروايات على مدار عشر سنوات عاشها بينهم ، ولم يفلح في إيجاد صديق واحد يسامره ويشاطره حب الكلام ورواية القيل والقال على طريقتنا المحلية، ولما سألته كيف يعملون؟ أجاب : دون كلل وأكثر من رابوتاتهم، فقلت: يلتزمون – إذا - بقانون الطبيعة (يدان اثنتان و فم واحد).

ربما من الأهمية هنا أن نستذكر معاً مقولة **جيورجي ديميتروف** الشهيرة " إن المستمع الجيد يغدو متحدثا جيدا..."، وان نضيف إليها : - وإن المستمع الجيد من المفترض أن يكون متلقيا ايجابيا وخلاقا ومجتهدا يستطيع تحويل القول إلى عمل منتج ...ليغدو من موقعه عاملاً ماهراً أو فلاحاً نشيطاً أو موظفاً مجتهداً أو مفكراً... فليست الغاية أن نستمع وننقل ما سمعناه، بل أن نترجم الأقوال إلى عمل مفيد نساهم به في بناء الأسرة والمجتمع والبلاد.

saalamdari@yahoo.com

++++++++++++++

إعلان دمشق مازال يناضل

✓ بقلم: ميتان هوري

إن سياسة الإقصاء وإلغاء الآخر التي انتهجها حزب البعث منذ استيلائه على السلطة في دمشق عام ١٩٦٣، كرست واقع الاستبداد والهيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع وجعلت البلاد مجرد سجن كبير ومعسكر مكون من سلطة حاكمة ورعايا وأتباع مسلوبي الإرادة والروح وظيفتهم تأدية طقوس الطاعة والولاء، وبالتالي تم القضاء على مستلزمات الحياة السياسية الطبيعية التي توفر فرص نشوء معارضة سياسية قد تنافس على إدارة البلاد وتمتلك مقومات حقيقية لمواجهة فاعلة ومؤثرة، سواء من قاعدة جماهيرية وشعبية عريضة أو مشروع سياسي واقتصادي شامل لإنقاذ الشعب والدولة من براثن الاستبداد وهيمنة الحزب الواحد وسياساته .

لدى انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد بدأت ملامح مرحلة جديدة بالتشكل والتكون، خاصة بعد خطاب القسم الذي تضمن إشارات توحي بالانفتاح على الداخل السوري وحل قضاياه ومشكلاته المتفاقمة والمزمنة، وبموجبها تم إعادة الروح للحياة السياسية العامة بعض الشيء عبر تشكل العديد من المنتديات الثقافية ولجان إحياء المجتمع المدني وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، الأمر الذي أسس لحراك سياسي وثقافي نشط وفعال وضمن سياقات سلمية وحضارية، شكل مقدمة سليمة لنشوء معارضة وطنية وديمقراطية ضمت شرائح من كافة فئات ومكونات المجتمع السوري.

ولكن الذهنية الإقصائية ومنطق الحزب الواحد وحب السلطة والثروة لدى الفئة الحاكمة أجهض ذلك الحراك الذي عرف في بداياته بربيع دمشق، فأقدمت الأجهزة الأمنية على ملاحقة واعتقال الرموز والشخصيات الوطنية والثقافية وإلغاء نشاطات كافة المنتديات وإغلاقها بقرارات جائرة، ورغم ذلك لم يتوقف الحراك السياسي المعارض فبرزت على الساحة السياسية كتل ومجموعات سياسية معارضه تسعى وتجهد قدر الإمكان لتحقيق التنسيق والتعاون فيما بينها لرد المظالم ومواجهة السياسة الإقصائية والقمع السلطوي المنظم، فكانت الإعتصامات والتجمعات الاحتجاجية المشتركة بالتوازي مع التواصل والتفاعل بين الكتل الهامة والرئيسية باتجاه الإئتلاف والتوحد، الأمر الذي مهد لتشكيل ائتلاف سياسي ضم فئات عديدة عرف بائتلاف إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، يمتلك مشروع تغيير سلمي وحضاري هدفه الانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد والنظام الشمولي إلى فضاءات الحق والقانون الذي يؤسس لبناء دولة وطنية مدنية وفق أسس ديمقراطية ، تحترم المواطن كانسان له حقوق وواجبات.

إذ تأسس ائتلاف إعلان دمشق في سياق تاريخي وسياسي طبيعي يلبي متطلبات اللحظة التاريخية رغم وجود صعوبات وتعقيدات جمة سواء من جهة السلطة الحاكمة وسياساتها الإقصائية والقمعية أو من جهة المجتمع الذي عاش ويعيش منذ عقود في ظل مناخات وأجواء الاستبداد تربى أفراده في مملكة النظام الشمولي الذي بات يتحكم بكل تفاصيل وجزئيات حياة المواطن، الأمر الذي أدى مع مرور الزمن وبشكل تراكمي إلى هيمنة وسيطرة حالة الخنوع والاستسلام لمشيئة وإرادة السلطة الحاكمة، لذلك تشكل إعلان دمشق رداً على ذلك الواقع المزري والمأساوي كمحاولة لتغيير المجتمع وإعادة بنائه في سياق ديمقراطي وطني لخلق وبناء القابلية والاستعداد لدى أفراده لخوض معركة التغيير الديمقراطي الشامل. فأدركت السلطة أهمية دور إعلان دمشق وتأثيره الفاعل والمؤثر على الساحة السياسية وما يشكل ذلك الدور المتنامي جماهيرياً وشعبياً من خطر وتهديد لمستقبل السياسات الإقصائية وتفرد سلطة الحزب الواحد_بالقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي نظمت حملة اعتقالات واسعة بحق قيادات وكوادر الإعلان، خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني الأول والتأسيسي وانتهاء أعماله بنجاحٍ لم يكن متوقعاً من قبل السلطة. وبذلك أرادت وضع المزيد من القيود والحظر على العمل والنشاط السياسي المعارض وتقييد حراك الإعلان ومحاولة إجهاض مشروعه التغيري. وأكدت من جهة أخرى أن مسألة الانفتاح على الداخل السوري وحل قضاياه مازال وهماً وحلماً صعب المنال والتحقيق، وأن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي والسياسي أو حتى إصدار قانون للأحزاب مجرد شعارات وترهات للاستهلاك المحلي .

إن التعامل الأمني المتشدد مع فعاليات ونشاطات إعلان دمشق بالترافق مع تجميد بعض أطرافه لعضويتها فيه ، أحدث – بلا شك – خللاً واضحاً في أدائه السياسي والنضالي وأثر جزئياً على عملية ترجمة البرامج والخطط النظرية إلى فعاليات وممارسات لها صدى على أرض الواقع، وبالتالي بدا عليه الضعفُ والإرباك وخاصة في عمليات اتخاذ القرار والتدبير الميداني في التعامل مع الضغوطات الأمنية. فسرها البعض بأنه الفشل أو النهاية الطبيعية للإعلان بالاستناد إلى أن البنية الفكرية والسياسية والاجتماعية للقوى المؤتلفة غير مؤهلة أو منسجمة بالقدر الذي يكفل له البقاء والاستمرار في ظل هكذا ظروف ومناخات أمنية ضاغطة وسياسية معقدة . ولكن رغم ذلك تمكنت قيادات الإعلان من بلورة مشروعه للتغيير الديمقراطي السلمي المتدرج الذي تقاطع مع آمال وطموحات غالبية الشعب السوري التواق إلى الحرية والمساواة، وسعت لتحقيقه. ولم ينل الضغط الأمني المتزايد من عزيمة وإرادة مناضليه وكوادره سواء داخل السجون والمعتقلات أو خارجها، بل زاد من تصميمهم وإصرارهم على مواجهة القمع السلطوي والمضي بلا تردد في معارضة وفضح السياسات الإقصائية الخاطئة، والشيء الذي يغذي ذلك الإصرار هو الإيمان بعدالة ومشروعية أهدافهم والقناعة بأن سياسة المنع والقمع والتشدد الأمني لا بد لها أن تفشل في نهاية المطاف. فالمشهد السياسي العالمي وسير الأحداث يتناقض ويتنافى مع جوهر تلك السياسة، والمعادلات السياسية والاقتصادية العالمية تتشكل وتتكون في سياقات ديمقراطية وحضارية تختلف كلياً عما يحدث من أعمال وممارسات قمعية في ظل الأنظمة الشمولية والاستبدادية ضد شعوبها في المنطقة.

أما الانفتاح الأوربي تجاه النظام السوري يأتي في سياق ترتيب الأوضاع والمعادلات الإقليمية لخدمة مصالحه السياسية والاقتصادية وتوظيف الدور السوري لكسر أو تفشيل المحاور الإقليمية التي لا تتناسب مع تلك المصالح، وخاصة المحور السوري الإيراني الذي يعتبر خط امتداد ودعم حيوي ومباشر لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني، وهذا يعني أن الانفتاح الأوربي أو الأمريكي –الحالي تجاه النظام وليد اللحظة التاريخية وضروراتها.

فالانفتاح الحقيقي والمطلوب له استحقاقاته والتزاماته الإستراتيجية، وما التراجع السوري عن التوقيع أو عدم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوربية – السورية، إلا دليل واضح على عدم جاهزية واستعداد السلطة لقبول ما يترتب على ذلك من التزامات تجاه المجتمع الدولي.

فالتشدد الأمني واعتماد منطق القوة وإقصاء الآخر عبر اللجوء إلى الحل الأمني والقمعي كلغة وأسلوب وحيد للتعامل مع قوى المعارضة الوطنية والديمقراطية السورية بمختلف أطيافها السياسية وألوانها المجتمعية خيار ومتخلف وسوف يفشل في نهاية المطاف .

وسوف تسقط كافة مراهنات إجهاض وفشل مشروع التغيير الوطني الديمقراطي .

تنويه : ما ينشر في صفحات "آراء **ومواقف**" **يعبر عن آراء ومواقف أصحابها.**